محافظ ديالى يتوارى عن الأنظار ويستنجد بالمالكي

لجنة تحقيقية: هروب الحكومة المحلية.. ورفض الإقليم سيكون في المجلس

قطعات من الجيش تعيد الهدوء إلى المدينة.. والفياض يتحرك لحل الأزمة

أكدت الحكومة، أن الأوضاع في محافظة ديالى تستقر شيئا فشيئا بعد ان شهدت تدهورا امنيا على خلفية اعلانها اقليما من قبل اغلب اعضاء مجلس المحافظة، في وقت كشفت اللجنة النيابية المكلفة بمتابعة احداث اقليم ديالى هروب اغلب اعضاء المجلس الذين صوتوا على المشروع الى خارج المحافظة.

□ بغداد / إياس حسام الساموك

وقال المستشار الإعلامي لرئيس الوزراء، علي الموسوي، في تصريح لـ(المدى)، أمس "تم تشكيل خلية أزمة لمتابعة التدهور الأمني الذي شهدته المحافظة خلال الأيام الماضية، وتحرك الجيش نحو مجلس المحافظة الذي اقتحمه المتظاهرون وتم إخلاؤه وفض جميع انواع الاشتباكات وان الوضع بدا اليوم متحسنا على عكس الأيام الماضية".

وتابع الموسوي "لعل الفترة المقبلة ستشهد تحركا حكوميا اكبر بعد الاستقرار الأمني من خلال متابعة الملف بواسطة اللجنة الحكومية المكلفة برئاسة مستشار الأمن الوطني فالح الفياض".

وكان مجلس محافظة ديالى، في (١٢ كانون الأول ٢٠١١) قد صوت، بغالبية أعضائه على إعلان المحافظة إقليماً إدارياً واقتصادياً، كما وقع غالبية أعضائه طلباً رسمياً موجهاً إلى الحكومة المركزية بشأن القرار، فيما أكد نائب رئيس المجلس صادق الحسيني أن القرار اتخذ من دون موافقة هيئة الرئاسة، معتبراً أن الوقت الراهن "غير مناسب" لمثل هذا الإجراء.

(المدى) حاولت الاتصال بالمحافظ عبد الناصر المهداوي طيلة الفترة الماضية، ولكن دون جدوى فجميع طرق الاتصال به كان مقطوعة، كما هو الحال بأغلب أعضاء مجلس المحافظة الذين أغلقوا هواتفهم على خلفية الاحداث التي شهدتها ديالى.

المهداوي يخرج أمس عن صمته ببيان قصير يناشد من خلاله رئيس الوزراء باعتباره القائد العام للقوات المسلحة نوري المالكي بـ"التدخل شخصيا"، لحل الاضطرابات التي شهدتها المحافظة خلال الأيام الماضية.

ولم يعرف مكان محافظ ديالى حتى اللحظة ان البيان المنسوب إليه، صدر عن مكتبه الإعلامي".

وطالب محافظ ديالى في بيانه، القائد العام للقوات المسلحة نوري المالكي بتوجيه الأجهزة الأمنية بضرورة الالتزام بالدستور وعدم الانجرار وراء أي جهة سياسية، فيما أكد أن استخدام "سلاح مذكرات الاعتقال" ضد المسؤولين والمواطنين يعد انتهاكا صارخا لحقوق الإنسان.

وقال المهداوي ، انه "يطالب القائد العام للقوات المسلحة نوري المالكي بتوجيه الأجهزة الأمنية بضرورة الالتزام بالدستور وعدم الانجرار وراء أي جهة سياسية أيا كانت خلفيتها".

وأضاف المهداوي أن "استخدام سلاح مذكرات الاعتقال وتهديد المسؤولين والمواطنين الأبرياء ما هو إلا انتهاك صارخ لمعايير حقوق الإنسان، والتي نصت عليه أكثر من ٤٠ مادة في الدستور العراقي".

وفي جانب اخر من البيان دعا المهداوي ، قادة الأجهزة الأمنية في المحافظة إلى طرد "المندسين والخارجين عن القانون" من صفوف الأجهزة، مطالباً أهالي المحافظة بضبط النفس وعدم الانجرار وراء "المتسترين بستار الطائفية".

وقال المهداوي "أدعو قادة الأجهزة الأمنية إلى طرد المندسين والخارجين عن القانون والمجرمين من أجهزتهم، واعتماد معيار المهنية في تعاملهم مع المواطنين".

ودعا المهداوي أهالي ديالى إلى "ضبط النفس وعدم الانجرار وراء الخارجين عن القانون من المتسترين بستار الطائفية".

معلومات استخباراتية رجحت لـ(المدى)، ابتعاد ما أصحاب قرار الإقليم عن مركز المحافظة، بل (والقول للمصادر) من الممكن ان يكونوا خارج المحافظة ويراقبون المشهد عن بعد.

■ صادق الحسيني: لن يتمكن الموقعون على القرار من الاستمرار في عملهم

نائب رئيس مجلس المحافظة، ورئيسها بالوكالة صادق الحسيني قال في تصريح لـ(المدى)، "ان الايام الماضية لم تشهد الا حضور ٥ اعضاء من المجلس وانا منهم، جمعنا طلبات المواطنين فضلا عن الوقوف على مستجدات الوضع الامني، متوقعا "ان يكون سبب عدم حضور البقية خوفهم من الجماهير الغاضبة على الاقليم، او خشيتهم من الاعتقال"، مستبعدا ان تقوم القوات الأمنية بأي عملية اعتقال ضد اي مواطن دون مذكرة القاء قبض، مؤكدا "اتصلنا ببقية الاعضاء لكننا لم نستطع الوصول الى اغلبهم".

وتابع الحسيني " هناك اجتماع طارئ للمجلس سيعقد اليوم او غدا لسحب طلب الاقليم"، محذرا الموقعين على الفيدرالية من عدم الرضوخ على مطالب المحتجين وقال "لن يستطيعوا الاستمرار في عملهم اذا لم يتراجعوا عن قرارهم".

ولم يلتق الوفد النيابي المكلف بمتابعة ازمة اقليم ديالى والذي زار المحافظة نهاية الاسبوع الماضي بأي من الموقعين على مشروع الاقليم، انما رأى جموعا من المواطنين الرافضين للمشروع.

وقال عضو اللجنة النائب حاكم الزاملي "كنا نأمل بلقاء اعضاء مجلس المحافظة والمحافظ لمعرفة اسباب الدعوة للاقليم لكننا لم نجد ايا منهم، وحصلنا على معلومات اكيدة بأنهم خارج المدينة"، موضحا " ما وجدنا الا الجماهير الغاضبة التي طافت الشوارع واغلقت الطرق الرئيسية احتجاجا على اجراء مجلس المحافظة".

وتابع الزاملي (قيادي صدري) "هناك مخطط خطير بحجة التهميش والاقصاء لتحويل المحافظة الى الاقليم ولكن هذا لايعد مبررا بالتالي فإننا امام عدة استحقاقات من بينها الانسحاب الاميركي وعلى المطالبين بالاقليم الانتظار الى ما بعد ٢٠١١ ومناقشة هذا الامر".

وكشف عضو اللجنة النيابية "ستشهد الايام المقبلة لقاء لرئيس الوزراء نوري المالكي مع اعضاء مجلس المحافظة لتبيان الاسباب الحقيقية من اعلان الاقليم والعمل على ايجاد الحلول المناسبة للمطالبين به"، متوقعا "أن يكون اعلان رفض الاقليم من داخل مجلس المحافظة كما تمت الدعوة اليه".

كتابة على الحيطان

■ عامر القيسي
ameralmada@yahoo.com

ما لايعرفه السيد بان كي مون

بان كي مون الأمين العام للامم المتحدة ليس معاديا للعملية السياسية وليس ارهابيا ولم يكن في يوم من ايامه منتميا لحزب البعث سابقا ولا لاحقا وهو لاينتمي الى اي طائفة من الطوائف المتواجدة في العراق . باختصار شديد لامصلحة للرجل ، من اي الوجوه، في تشويه وجه الحكومة "الجميل" التي غالبا ما تتهم التقارير الدولية بعدم الانصاف وعدم رؤية التغيرات الايجابية في البلاد . يعبر الرجل في آخر تقرير صدر عنه بشأن العراق مكون من ٢٢ صفحة ، عن قلقه العميق ازاء الاوضاع التي يواجهها المدنيون في العراق طبعا ، ويواصل قلقه من استمرار انتهاكات حقوق الانسان، وهي القضية التي اعترف بها المالكي في آخر خطاب له، وطالب الرجل في تقريره الحكومة بانشاء مفوضية عليا مستقلة لحقوق الانسان مع وضع خطة عمل وطنية لحقوق الانسان.

وبرغم تأكيد التقرير أن أعمال العنف قد انخفضت في العراق في فترة الأربعة أشهر الماضية إلا أنه عبر عن القلق من استمرار حالة العنف وقال "إن ما يتراوح بين ٥٠٠ و ٧٠٠ عملية مازالت تقع شهريا في العراق.واعتبر أن "جماعات المعارضة المسلحة" بدأت تستهدف بشكل متزايد قوات الأمن العراقية والموظفين الحكوميين، ولفت إلى زيادة ملحوظة في اغتيال المسؤولين الحكوميين والمهنيين وأفراد الأمن. وأكد أن تلك الجماعات لا تزال قادرة على "شن هجمات منسقة ومعقدة".

وتحدث التقرير عن بروز ظاهرة الاختطاف التي تستهدف الأطفال، وأكد وجود معلومات تؤكد اختطاف "جماعة مسلحة مجهولة أطفالا بدوافع سياسية واجرامية وطائفية مختلفة".

وانتقد أوضاع المعتقلين في العراق وقال "إنه رصد أوضاع عدد من مراكز الاحتجاز ووجد أنها تحوي أعدادا تفوق بكثير الأعداد التي تتسع لها تلك المراكز.

وأوضح أن زيارة بينت أن سجن الحلة المركزي في محافظة بابل جنوب بغداد يؤوي ١٣٠٠ محتجز وهو ما يزيد بكثير عن سعته الرسمية البالغة ٣٠٠ محتجز. وأشار إلى وجود أطفال محتجزين مع البالغين في بعض مرافق الاحتجاز."

وتحدث التقرير عن تحديات كبيرة سياسية مازالت تواجه الكتل السياسية والحكومة العراقية في مسألة الاتفاقيات المبرمة لتقاسم السلطة.

الرجل قال نصف الحقيقة لان نصف الحقيقة الاخرى نعرفها نحن بتفاصيلها نعرف كمية ونوعية الفساد المالي والاداري الذي ينخرمؤسسات الدولة ،نعرف الطريقة السيئة التي تدار بها الدولة ، نعرف ان لدينا ٩٠ طفلا في صف واحد في المرحلة الابتدائية ، نعرف ان معظم الشعب يشرب الماء الملوث ويتنفس الهواء الملوث ، نعرف ان الفكرة الوطنية اصبحت حزبية وعشائرية ، نعرف ان الحكومة أول من يعرف وآخر من يعترف ، نعرف ان الاحزاب حولت لدينا فرحة التغيير الى مناحة على اوضاع البلاد ، نعرف ياسيد بان كي مون مالاتعرفه ولا تستطيع تقاريرك ،التي لم تكشف لنا شيئا جديدا ، أن تصل اليه ، سيد "بان كي مون "مالاتعرفه هو اسوأ بكثير مما عرفته وتعرضه على مجلس الأمن ، نشكر جهودك في كشف المعلوم وما يترتب على هذا الكشف ، اما نحن فليس لدينا غير أن نقول " عليه العوض ومنه العوض " آمين !!

خارج المتن

مفاوض لعلاوي: تسمية وزير الدفاع خلال ساعات

□ بغداد / المدى

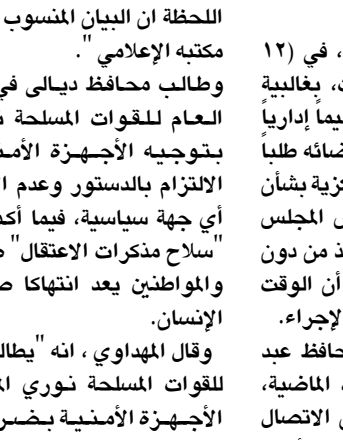

قال الأمين العام لائتلاف أبناء العراق الغيارى عباس المحمداوي ان " أطرافا في القائمة العراقية بزعامة إياد علاوي خولتني بالتدخل لحل ازمة تعيين وزير للدفاع".

واضاف في بيان تلقت (المدى) نسخة منه ان " القائمة العراقية خولتني من خلال النائبة انتصار علاوي بالتدخل لحل أزمة تعيين وزير للدفاع بعد ان استعصى الوصول الى اتفاق بين القائمة العراقية وائتلاف دولة القانون لحل هذه الإشكالية ".

واضاف ان " الأزمة ستجد طريقها الى الحل خلال الساعات الـ٢٤ المقبلة من خلال قيامنا بتقديم اسماء المرشحين لتولي هذه الوزارة من ذوي الخبرة في ادارة الشؤون العسكرية الى مجلس النواب ".

وتابع المحمداوي " اذا كان اعضاء ائتلاف دولة القانون جادين في تحقيق ما اتفق عليه في اربيل بشأن جعل وزارة الدفاع من حصة القائمة العراقية فعليهم تسهيل الامر والقبول بمبادرة ائتلاف ابناء العراق الغيارى في ترشيح شخصية مستقلة لاتنتمي الى أي حزب".

يشار الى ان الوزارات الامنية ما تزال شاغرة وتدار بالوكالة برغم مرور نحو عام على تشكيل الحكومة الحالية بسبب الخلاف بين القائمة العراقية وائتلاف دولة القانون حول اسماء المرشحين لتلك الوزارات .

واسند رئيس الوزراء نوري المالكي وزارة الدفاع بالوكالة الى وزير الثقافة سعدون الدليمي لحين ترشيح القائمة العراقية شخصية مطابقة للشروط والمواصفات لهذا المنصب ، وقد رشحت القائمة العراقية شخصيات عدة لمنصب وزير الدفاع غير ان المالكي رفض مرشيحها لعدم كفاءتهم او تورطهم بنشاطات مسلحة بحسب قوله .

يذكر ان القوات الأمريكية ستنسحب بصورة تامة من البلاد بنهاية الشهر الحالي حسب الاتفاقية الامنية التي ابرمتها الحكومة مع الادارة الامريكية عام ٢٠٠٨ والتي تنص على سحب جميع القوات الامريكية من البلاد بنهاية عام ٢٠١١ .

وأبدى بعض الساسة تخوفهم من هذا الانسحاب بحجة عدم قدرة القوات الامنية على حفظ الامن وكذلك من احتمال عودة الاحتراب الطائفي بين مكونات الشعب العراقي.

صور قادة "جيش المهدي" ترتفع في البصرة من جديد

تنتشر وبشكل لافت للنظر في شوارع وتقاطعات البصرة هذه الأيام ملصقات كبيرة تمثل صور قادة "جيش المهدي" الذين قتلوا في مواجهات مع القوات العراقية وقوات التحالف البريطانية والأمريكية خلال المواجهات المسلحة التي حدثت في صولة الفرسان عام ٢٠٠٨ والتي قادها رئيس الوزراء القائد العام للقوات المسلحة نوري المالكي بنفسه وأنهت وجود المليشيات آنذاك.

ففي إحدى التقاطعات المتفرعة من الشارع التجاري بمحلة الجنينة حيث قتل بأسلحة القوات البريطانية ترتفع صورة (أبو قادر) وبمناسبة (استشهاده) هو الذي كان قائدا لكتائب جيش المهدي في البصرة، والذي قتل في مواجهة مسلحة، فيما ترتفع صور أخرى لعناصر من جيش المهدي نفسه في مناطق أخرى من المدينة مع كتابات ترويج لبطولاتهم جنبا إلى جنب مع اليافطات والبيارق المرفوعة بمناسبة عاشوراء، التي شهدت العام هذا مراسيم غير مسبوقة من قبل .

وحسب مصادر محلية فإن التيار الصدري في البصرة، الذي يشعر بأن الحكومة المحلية الممثلة بحزب الدعوة في أقصى حالات ضعفها اليوم، استغل مناسبة انسحاب القوات الأميركية من العراق ومن قاعدته في مطار البصرة ليعلن عن فرحته بالمناسبة هذه من خلال الملصقات الكبيرة لزعاماته العسكرية التي كانت تقتصر على ملصقات تمثل صور شهداء حزب الدعوة، الذين قتلهم النظام السابق في فترة السبعينات والثمانينات من القرن الماضي.

الفتلاوي: على المحكمة الاتحادية أن تلغي مجلس النواب

في الوقت الذي انتقد فيه رئيس البرلمان العراقي أسامة النجيفي موقف الحكومة العراقية بشأن الأحداث في سوريا، كان عضو كتلة المواطن والنائب عن "التحالف الوطني" حسون الفتلاوي يطالب بإلغاء مجلس النواب، وترك الدولة بيد السلطة التنفيذية والمحكمة الاتحادية.ويبدو موقف السيد النجيفي الجديد منسجماً ونوع الخلافات العميقة بين ما يمكن تسميته بتيارين في منهج قيادة الدولة، حسب مراقبين، منهج يمثله النجيفي اليوم بوصفه رئيساً للبرلمان العراقي ومنهج يمثله السيد نوري المالكي رئيس مجلس الوزراء.

ويتقاطع هذان المنهجان في الكثير من التفاصيل الصغيرة والكبيرة على حد سواء. تصريحات النجيفي الجديدة الحادة، التي سبقتها تصريحات حادة أخرى لنائب رئيس الوزراء صالح المطلك، الذي ينتمي للكتلة السياسية ذاتها التي ينتمي إليها النجيفي، التي اتهم فيها المالكي بقيادة ديكتاتورية جديدة، تصب في طريق أن يكون مجلس النواب العراقي بعيداً عن التوجهات الحكومية الرسمية، الأمر الذي سيجد معارضة شديدة من قبل أعضاء "دولة القانون" الذي ينتمي إليه السيد المالكي.

والملاحظ أن العلاقات بين "دولة القانون" وكتل أخرى منضوية تحت راية "التحالف الوطني" قد بدأت بالتزعزع شيئاً فشيئاً، حيث يشن أعضاء في كتلة "المواطن" التي يتزعمها السيد عمار الحكيم هجومات متكررة ضد انفراد السيد المالكي بالقرار، وفي هذا السياق يأتي تصريح النائب حسون الفتلاوي الذي دعا إلى إلغاء البرلمان العراقي بسبب "إبطال المحكمة قانوني ديوان الرقابة المالية وهيئة النزاهة لتقديمهما مباشرة من البرلمان دون الرجوع الى الحكومة".

الفتلاوي وفي رد على استفسارات الصحفيين امس بالقول: "على المحكمة الاتحادية أن تلغي مجلس النواب، ولا داعي لوجوده وإلغاء رواتب أعضائه لأنها تثقل ميزانية المالية، وترك الدولة بيد السلطة التنفيذية والمحكمة، وهاتان الجهتان كافيتان لإدارة الدولة".

وأضاف النائب عن الوطني: أن مجلس النواب أصبح حلقة زائدة، لان دوره الأساسي سلب منه وهو تشريع القوانين.

بعد يوم من الانسحاب انخفاض مفاجئ بسعر الدينار أمام الدولار

قال رجال أعمال ان الانخفاض المفاجئ للدينار امام الدولار خلال اليومين الماضيين اوجد حالة من القلق في الاسواق العراقية، نتج عنها بدء موجة من التحويلات الخارجية وزيادة عالية في مستويات التحويل الخارجي.

وأكد اصحاب شركات ومؤسسات اقتصادية في اتصال مع "ساحات التحرير" يوم الخميس ان سعر الدينار العراقي انخفض من ١١١٧ دينارا مقابل الدولار الى ١٢٤٥ فيما خفض البنك المركزي من مبيعاته للدولار الى اقل من عشرة ملايين بعد ان كان يتجاوز هذا الرقم في معدل مبيعاته اليومية للعملة الاميركية بنحو عشرة اضعاف او يزيد.

رجال الاعمال أكدوا حركة سحوبات مالية واسعة شهدتها البنوك خلال اليومين الماضيين من قبل شركات ومؤسسات اقتصادية فضلا عن تجار ومواطنين، فيما اوضحوا ان الرسوم البسيطة التي كانت مؤسسات الصيرفة تفرضها على تحويل الاموال الى خارج البلاد سجلت ارتفاعا الى نحو خمسة اضعاف بسبب الاقبال الشديد على تحويل الاموال.وربط الاقتصاديون في احاديثهم بين الانسحاب الاميركي وتصاعد حدة الانقسامات في البلاد، والمخاوف التي ادت الى انخفاض قيمة الدينار، فضلا عن تعرض البلاد الى موجة مطالبات خارجية قد تؤثر في الاحتياطي النقدي العراقي في حال رفعت الولايات المتحدة يدها عن حماية صندوق اموال العراق والذي يقدر بنحو خمسين مليار دولار .